أثر جائحة كوفيد– 19 المستجد على قطاع السياحة العالمي

The impact of the emerging Covid 19 pandemic on the global tourism sector

بن ميلود عبد القادر *

مخبر الصناعة التقليدية

جامعة الجزائر 03– الجزائر

Benmiloudabdelkader3068@gmail.com

زروخي فيروز

مخبر، العولمة وانعكاساتها

جامعة الشلف – الجزائر

fairouzma@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2021/08/31 تاريخ القبول للنشر: 2021/09/22 تاريخ النشر: 2021/10/20

ملخص:

تتطور وتنمو السياحة يوما بعد يوما باعتبارها نشاطا عالميا عملاقا إستحوذت على 10.4 % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي و10 % من القوى العاملة العالمية، وتهدف هذه الورقة البحثية إلى رصد واكتشاف المخاطر التي يتحملها قطاع السياحة جراء تبعات انتشار وباء كوفيد 19 المستجد، وما يتصف به من هشاشة والتكاليف التي سيتحملها، سيعرف قطاع السياحة العالمي مستقبلا صدمات قوية ومؤثرة تصل إرتداداته بشكل عنيف ومدمر في الدول التي تعتمد على السياحة كمصدر أساسي للدخل, كما أن سياسة الإغلاق التي إعتمدتها بعض البلدان لمنع تفشي الوباء أدى إلى تعطيل سلسلة القيمة العالمية والمليارات من الدولارات مع إنهيار إقتصادي الذي تسبب في إرتفاع قياسي في معدلات البطالة خصوصا في البلدان التي تشهد حالات كبيرة من إنتشار هذا الفيروس, وتهدف هذه الورقة البحثية إلى إقتراح بعض الحلول الممكنة خصوصا للبلدان التي تعتمد على السياحة كمورد أساسي للدخل للتكيف معها مستقبلا ولمصممي الاستراتيجيات السياحية والحكومات والقطاعات الإقتصادية الأخرى الغير مرتبطة بها التي أدت إلى شلل في سلسة القيمة العالمية.

الكلمات المفتاحية: فيروس كوفيد 19، قطاع السياحة، صناعة السياحة.

تصنيف JEL: Z3; L83; G1.

Abstract:

Tourism is developing and growing day by day as a gigantic global activity that has acquired 10.4% of the global GDP and 10% of the global workforce, and this research paper aims to monitor and discover the risks that the tourism sector bears as a result of the consequences of the spread of the emerging Covid 19 epidemic and its characteristics The fragility and costs that it will bear, the global tourism sector will know in the future strong and influential shocks, and its repercussions will reach in a violent and destructive manner in countries that depend on tourism as a main source of income. Also, the closure policy adopted by some countries to prevent the outbreak of the epidemic led to disruption of the global value chain and billions of dollars with an economic collapse that caused a record high in unemployment rates, especially in countries that witness large cases of the spread of this virus. This research paper aims to suggest some possible solutions, especially for countries that depend on tourism as a main source of income to adapt to it in the future, and for tourism strategists, governments and other economic sectors that are not related to them that have led to paralysis in the global value chain

Keywords: covid 19 virus, tourism sector, tourism industry

Jel Classification Codes: G1،L83،Z3

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

أعقب حرائق الغابات الهائل في أستراليا في أواخر 2019 إلى ظهور ما يسمى بفيروس التاجي المستجد المسمى علميا بكوفيد 19 إلى إستنفار الحكومات الذي بات كحرب معلنة أو هجوم إرهابي إلى وضع تدابير إحترازية للوقاية منه من خلال حالة الذعر الذي شهدها العالم وتحدث المختصون في الأوبئة أن مدة تصنيع اللقاح تتجاوز ال 18 عشر شهرا وأن تأثيرات فيروس كوفيد 19 تشير إلى حقبة من تصور شكل مختلف من السياحة تماما على ما إعتدنا عليه سابقا، ومن المعروف أن السياحة ظاهرة معولمة، إستعادت الشعوب توازناتها النفسية والإقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية وبدأت السياحة تتعافى تدريجيا من خلال تجربة شيء خارج عن المألوف ظهر ما يسمى بفيروس كوفيد19 المستجد المرض الناجم عن متلازمة الجهاز التنفسي الوخيم وإكتشفت أول حالاته في الصين، وتشير منظمة الصحة العالمية أن الفيروس إنتشر بسرعة فائقة من خلال الإتصال عن طريق السعال أو العطس أو اللمس، وقد أثرت تداعيته على التنمية الاقتصادية عالميا من خلال فرض الحكومات إجراءات الاحترازية للوقاية منه التي أدت إلى خفض عدد المستهلكين وتدني إنفاق الشركات لتتجه نحو الركود الإقتصادي وهذا من خلال البلدان التي إعتمدت على سياسة الإغلاق من أجل التحكم أفضل للخارجين والداخلين وتسبب في بقاء المستهلكين في منازلهم وفقد كبرى الشركات للإيرادات ما تحتم عليها تسريح العمال وارتفاع معدلات البطالة كلما مددت الإجراءات الوقائية (Nashirah Abu Bakar1, 2020) وتتوقع منظمة السياحة العالمية أن إنخفاضا بنسبة 20 % إلى 30 % (300 إلى 400 دولار أمريكي) في عدد السياح الوافدين أي من مجموع السياحة الدولية ومن المرجح أن تزيد هذه الأرقام مع إزدياد إنتشار هذه الجائحة.

لقد عانى العالم خلال السنوات الفارطة العديد من الأمراض وإكتشفت الأدبيات كيف أنها تؤثر على السياحة بشكل كبير ويعتبر **SARS** أزمة قصير الأجل لها تأثيرات كبيرة في الصين، وتبين أن الحمى القلاعية يقلل من نفقات السياحة في إنجلترا وتشير الدراسات أن الملاريا والحمى الصفراء وحمى الضنك والإيبولا تسبب إنخفاضا كبيرا في عدد السياح الوافدين وبشكل أكثر تحديد وأدت مخاطر الملاريا في بلد ما إلى وصول عدد السياح إلى أقل من 47 % وباتت الصين حاليا أكبر بلد مصدر للسياح ،ويتوقع أن تكون أزمة تفشي وباء كوفيد 19 المستجد على السياحة الصينية في الخارج الأسوأ على الإطلاق من تلك التي تسبب فيها وباء سارس 2003/2002 وأزمة أنفلونزا الخنازير في عام 2009 وخسر العالم نحو 150رحلة خارجية من طرف الصين باعتبارها ثاني أكبر قوة إقتصادية في العالم ويسافر معظم الصينيين إلى بلدان أبرزها هونغ كونغ وماكاو وتايوان وتايلاند وكوريا الجنوبية وفيتنام, وتعد فرنسا الوجهة المفضلة إذ بلغ عدد الوافدين نحو 2.2 مليون زائر متبوعة بألمانيا وإيطاليا وبريطانيا، وفق مفوضية السفر الأوروبية. و ينفق السياح الصينيون أثناء رحلاتهم أكثر من المعدل مقارنة بأي جنسية أخرى، نحو 1850 دولارا لكل شخص في السنة. وتجاوز الأمريكيون والألمان كأكثر السياح إنفاقا منذ 2012، وفق منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة, وبلغ إجمالي إنفاق الصينيين في رحلاتهم السياحية الخارجية 277.3 مليار دولار عام 2018 إذ بلغت نسبة مشترياتهم من متاجر السوق الحرة نحو 30 % من إجمالي المبيعات، بحسب شركة "بلانيت" المتخصصة في هذا القطاع (الاخبارية، 2020).

ومن خلال ما تقدم يمكن طرح الاشكالية التالية: **إلى أي مدى يمكن أن يؤثر فيروس كوفيد 19 المستجد على قطاع السياحة العالمي؟**

وللإجابة عليها تم تناول الدراسة في هذه الورقة البحثية كالأتي:

- المحور الأول: أهمية السياحة في الإقتصاد؛

- المحور الثاني: تأثير كوفيد 19 على الإقتصاد؛
- المحور الثالث: أثر كوفيد 19 على قطاع السياحة العالمي.

1.1. أهمية الدراسة: وتستمد الدراسة أهميتها من المساهمة الرائدة لقطاع السياحة في الإيرادات الإقتصادية والتدفقات النقدية من العملة الصعبة ومساهمتها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تحقيق التشغيل، إذ تساهم كذلك في تحسين ميزان المدفوعات من خلال التدفقات رؤوس الأموال الناجمة من الإستثمارات السياحية والإيرادات التي يدفعها السائحين وإستغلال مرافق سياحية أخرى للإستخدام وربط قطاع السياحة مع القطاعات الأخرى إقتصادية.

2.1. أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى رصد المخاطر التي تنسف بقطاع السياحة العالمي ورسم مخططات وإستراتجيات مستقبلية

2. المحور الأول: أهمية السياحة في الاقتصاد:

تتطور التكنولوجيا في كل لحظة وتفرض إيقاعاتها على الأفراد سوءا كانوا مستهلكين أو منظمات أو حكومات على إدراك المعارف الجديدة التي تكون معقدة نوعا ما خاصة في البلدان النامية التي مستوى تعليمها محدودا ويتطلب مراجعة أنظمتها المكلفة جدا والمتعلقة بميدان التخصص وتحتم عليها إعادة ترتيب بيتها لمسايرة العولمة وسوق المنافسة الذي يشتد عاما بعد عام، لذا تمثل السياحة، كقطاع معولم بالكامل، بعد الإتجار بالأسلحة، النشاط الرئيسي على نطاق دولي، متفوقا على صناعة السيارات أو النفط، بنسبة 11 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. في هذا الصدد، بين عامي 1950 و2003 زاد عدد الرحلات السياحية سبع وعشرون مرة. أيضا في عام 2003، بلغت قيمة عائدات السياحة 210 أضعاف ما كانت عليه عام 1950, بالإضافة إلى ذلك، أعلنت توقعات منظمة السياحة العالمية عن عدد من المسافرين يزيد عن مليار في عام 2010، وهو رقم يجب أن يرتفع إلى 1.6 مليار في 2020، وأصبحت في العديد من البلدان، النامية منها والتي تمر بمرحلة إنتقالية مصدرا للثروة والنمو وفقا لمنظمة السياحة العالمية (2004)، التي تضاعف النشاط السياحي في هذه البلدان بين عامي 1995 و2005، وهكذا أصبحت السياحة القطاع التصديري والرائد للعديد من البلدان ذات الأبعاد الجغرافية أو الديموغرافية الصغيرة أو المتوسطة. بالإضافة إلى ذلك، أصبح هذا النشاط المصدر الرئيسي للنقد الأجنبي للدول الخمسين الأقل نموا إذا إستثنينا صناعة النفط. في هذا الخط، تجدر الإشارة إلى بعض بيانات الاقتصاد الكلي الحديث. .. (CHIEN, 2007, P02)

جدول 01: السياحة الدولية، إيرادات (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)

1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
485.18 مليار$	524 مليار$	525.08 مليار$	528.71 مليار$	550.48 مليار$	561.93 مليار$	549.75 مليار$	576.8 مليار$	634.25 مليار$	775.47 مليار$	810.52 مليار$	878.87 مليار$	21.0 تريليون$

2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
1.12 تريليون دولار	1.01 تريليون دولار	1.10 تريليون دولار	1.23 تريليون دولار	1.27 تريليون دولار	1.37 تريليون دولار	1.45 تريليون دولار	1.39 تريليون دولار	1.42 تريليون دولار	1.54 تريليون دولار	1.56 تريليون دولار

المصدر: منظمة السياحة العالمية، الكتاب السنوي للإحصاءات السياحية –موجز الإحصاءات السياحية وملفات البيانات

لذا فإن العولمة بمفهومها المعاصر تنشأ الثروة من أي عولمة سابقة بمستويات متفاوتة ،ومع ذلك فإن الدول المسماة بالشمالية إستفادت بأقل قليل من هذه الظاهرة عكس البلدان الشمالية، حيث أن معظم هذه البلدان الجنوبية بقيت على مشارف الفضاء المعولم ولا يمكن إختزال النشاط السياحي بالنسبة لطبيعتها الإقتصادية، وعلى هذا فإن السياحة الحديثة هي إنشاء للعولمة التي تسمع لعدد من الأفراد لإكتشاف العالم، وللبحث عن الإندماج في العولمة بالنسبة للبلدان النامية ينبغي دراسة دور السياحة والثروة التي يمكن أن تحققها، حيث أن تحليل الدراسة يعتبر معقدا لأن تداعيتها صعبة القياس كالأثار المباشرة (عدد الركاب لإقلاع واحد، عدد الشاغلين لكل غرفة ..الخ) فإنها سهلة للقياس لكن الأثار الغير مباشرة (الإستهلاك في بلد الوصول أو المغادرة، إنشاء الوظائف ...الخ) تدفع إلى دراسات معمقة, إن تبني البلدان لسياسة سياحية ناجعة على المدى القصير ستطفو حينها أثار من بينها أثار إقتصادية الأتية:

1.2. التدفقات النقدية وأثارها على العمالة: في عام 2019، شكلت صناعة السياحة العالمية (بما في ذلك السفر إلى الوجهات) 1.56 ترليون دولار في الأعمال التجارية، أي 10.4 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي بما يعادل 8272.01 مليار دولار ويتوقع الخبراء أن ترتفع هذه المساهمة بنسبة 4% خلال هذه السنة لتكون زيادة سنوية بنسبة 3.8 % حتى سنة 2028 لتصل مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي العالمي إلى 11.7% أي ما يقرب من 12450.01 مليار دولار, أفاد تقرير مجلس السياحة والسفر العالمي(WTTC) للعام 2018، بأن إنفاق المسافرين حول العالم بلغ خلال العام الماضي، 1.49 تريليون دولار أي ما يمثل 6.5% من إجمالي الصادرات بالعالم، ومتوقع أن يصل إلى 2.31 تريليون دولار في العام 2028، أي ما يعادل 6.9% من إجمالي الصادرات بالعالم. وبلغت الإستثمارات السياحية بالعالم 882.4 مليار دولار بما يعادل 4.5% من إجمالي الإستثمارات بالعالم خلال 2017، ومن المتوقع أن تصل إلى 1408.3 مليار دولار بحلول عام 2028، بما يعادل 5.1% من إجمالي الإستثمارات حول العالم. كما توقع التقرير أن يصل أعداد الزائرين الدوليين بالعالم إلى 2.09 مليار زائر بحلول عام 2028. (العربية، 2020)، ويمكن أن نلخص مجمل التدفقات النقدية السياحية في النقاط التالية:

- رؤوس الأموال الأجنبية المساهمة في الإستثمارات (فنادق، مطاعم، منتجعات، حظائر التسلية ...)؛
- حصائل المدفوعات السيادية من خلال التأشيرات المدفوعة من طرف الدولة؛
- الفروق في إنجاز التحويلات للعملات؛
- الإنفاق اليومي على السلع الإنتاجية والخدمات السياحية الأساسية والثانوية من طرف السائحين زيادة على الطلب على سلع وخدمات سياحية لقطاعات إقتصادية أخرى؛
- الإيرادات المستحقة للفنادق من السائحين.

2.2. مساهمة السياحة في تحقيق التشغيل: بناء على مشاركة أو مساهمة جانب العرض السياحي، فرص العمل في قطاعي السياحة والضيافة يمكن إنشاؤها إما بشكل مباشر أو غير مباشر، ففرص التوظيف المباشر هي العدد الإجمالي لفرص العمل المدعومة عن طريق السفر والسياحة مباشرة, على سبيل المثال عن طريق العمل في الفنادق والمطاعم ووكالات السفر ومكاتب المعلومات السياحية المتاحف والمناطق المحمية مثل الحدائق الوطنية والقصور الدينية والمواقع، الآثار، الطائرات، خطوط الرحلات البحرية، المنتجعات أو منافذ التسوق الهدايا التذكارية، والتصوير الفوتوغرافي، والجولات السياحية، والمزارع، والنزل الريفية ووسائل النقل المحلية (خطوط الطيران والسكك الحديدية ومرافق النقل الخاصة)، كما تدعم السياحة والضيافة العمالة غير المباشرة للأنشطة مثل موردي المطاعم وشركات البناء والحفاظ على المرافق السياحية، وكذلك البنية التحتية اللازمة، مصنعي الطائرات ومختلف منتجي الحرف اليدوية والتسويق ووكالات خدمات المحاسبة التي تعتمد إلى حد ما على الشركات التي توفر العمالة

المباشرة لإيراداتها يتم قياس الأثر الاقتصادي للسياحة من حيث تأثيرها بشأن: الدخل والعمالة والاستثمار والتنمية؛ وتوازن الدفع في صناعة كثيفة العمالة مثل السياحة والضيافة ومن المرجح أن تستمد نسبة أكبر من الدخل من الأجور والرواتب المدفوعة للعاملين في وظائف إما خدمات مباشرة كإحتياجات السياح أو الإستفادة بشكل غير مباشر من إنفاق السياح, سيكون الدخل مرتفعًا في الوجهات السياحية التي تجذب أعداد كبيرة من الزوار؛ حيث تكون مدة الإقامة القصوى للزوار إنفاق العملاء على الأموال مرتفع جدًا شريطة أن يكون متعددًا الفرص، وأصبحت السياحة والسفر الدولي تحظى بشعبية كبيرة كما أن الانخفاض المستمر في أسعار النفط الدولية هو أيضا خفض تكلفة السفر. جميع الحالات المذكورة أعلاه هي الرئيسية لأسباب العدد المتزايد للتدفق السياحي في الوجهات، لذلك هناك حاجة لعدد كبير من القوى العاملة لتقديم الخدمات للسياح. بسبب السياحة وقطاعات الضيافة وتوفر الصناعات الداعمة وفرص عمل متنوعة(Aynalem, 2016) .

الشكل 01: المساهمة المباشرة وغير المباشرة والمستحثة لقطاعات السياحة والضيافة

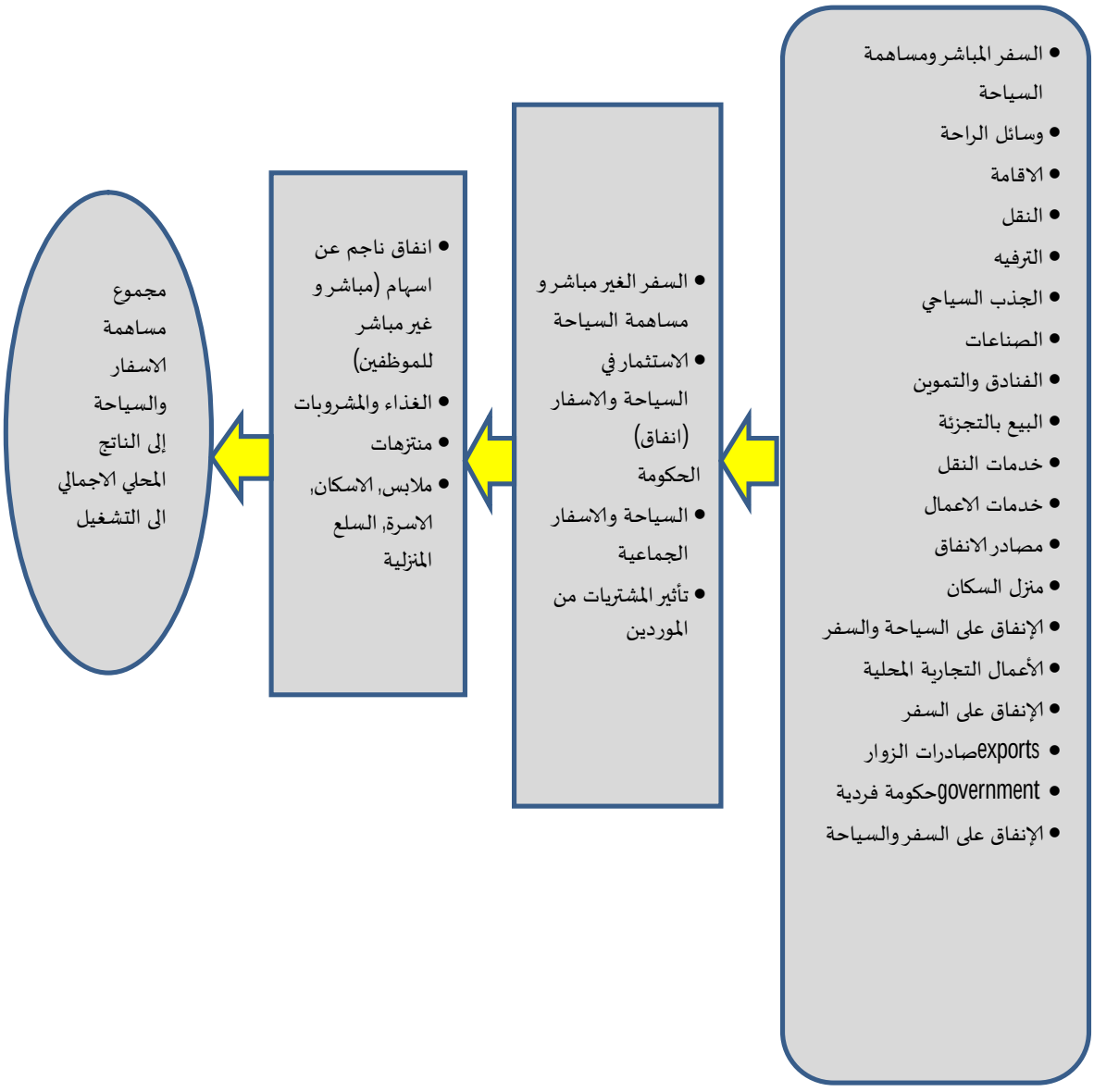

Source: Employment Opportunities and Challenges in Tourism and Hospitality Sintayehu Aynalem, Kassegn Birhanu and Sewent Tesefay.

3.2. مساهمة السياحة في ميزان المدفوعات: تلعب السياحة دورا بارزا في تحسين الأوضاع الاقتصادية، إذ تساهم في تحسين ميزان المدفوعات من خلال التدفقات رؤوس الأموال الناجمة من الاستثمارات السياحية والإيرادات التي يدفعها السائحين وإستغلال مرافق سياحية أخرى للإستخدام وربط قطاع السياحة مع القطاعات الأخرى الإقتصادية، وتوصف صادرات السياحة تلك التي يدفعها أو يتفقها السائح في البلد المضيف وتأخذ عدة اشكال منها:

- الاقامة في الفنادق او الشقق المستأجرة؛
- استهلاك المواد الاساسية الضرورية كالغذاء؛
- استخدام وسائل التنقل بكل اشكاله سواء كان برا أو بحرا أو جويا؛
- شراء المنتجات السياحية أو السلعية؛
- الرسوم المفروضة على السياح من التأشيرات؛
- الرسوم المتعلقة بالهبوط أو المغادرة من المطارات أو الموانئ المحصلة من الشركات.

لذلكم فان توافد الزوار إلى البلدان يساهم في تنشيط ميزان المدفوعات من خلال جلبهم للعملات الأجنبية وينعكس سلبا في حال مغادرة الزوار إلى بلدان أخرى بسبب نقلهم للعملة إلى خارج أوطانهم، ويشهد ميزان السياحي لبلدان OCDE ايجابيا منهم أمريكا 43 مليار دولار، اسبانيا 35 مليار دولار، فرنسا 13 مليار دولار، في حين سجلت البلدان اقل نموا لميزان مدفوعاتها كل من تركيا 11 مليار، ايطاليا8.8 مليار دولار، تايلاندا 6.3 مليار دولار. (بوعموشة، 2012)

3. المحور الثاني: تأثير جائحة كوفيد 19 على الاقتصاد العالمي

ما أن أعلنت الحكومة الصينية عن أول حالات الإصابة بفيروس التاجي كوفيد 19 حتى تسارعت البلدان إلى اتخاذ اجراءات تحويطية تم تلتها تدابير احترازية لجميع المسافرين القادمين برا وجوا وبحرا ومن والى أي دولة عبر العالم وهرعت دول الاتحاد الأوروبي إلى غلق حدودها فيما بينها.

ويتصف الفيروس التاجي كوفيد 19 عن اختلافه عن بعض الأمراض والأوبئة التي مست العالم لفترات متزامنة والتي تتركز في مناطق جغرافية محددة مثل وباء سارس (SARS)، وباء إبولا في الغرب الافريقي، انفلونزا الاسبانية، انفلونزا الخنازير الذي ترك اثارا أكثر حدة من الاوبئة التي تعاقبت على مر العصور، هناك أوجه التشابه بين أزمة COVID-19 وأحداث 2007-2008: كما في عام 2020، افترض العديد من الناس أن الآثار ستكون محلية إلى حد كبير (في هذه الحالة على أساس افتراض أن أزمة الرهن العقاري ستكون مشكلة بسيطة نسبيا تؤثر على الولايات المتحدة فقط، ولكنها تؤثر في النهاية على النظام المالي العالمي) مقارنة بالركود السالف (إليوت، 2020), إلا إن الارتدادات الاقتصادية المباغتة الناجمة عن COVID-19 ليست مدمرة فحسب، بل لها أيضا تداعيات غير مباشرة ستعصف ببعض النشاطات وتخلق صدمات العرض والطلب في كل الميادين تقريبا من ميدان المساعي البشرية.

يشير (طلحة، 2020، صفحة 7). إلى أن النمو الاقتصاد العالمي شهد تباطؤا في السنوات الماضية نتيجة التوترات الاقتصادية والتهديدات الجيوسياسية بين الصين والولايات المتحدة ناهيك عن التقلبات السائدة في بعض أقاليم الدولية وخفض خبراء المنظمات الدولية من توقعاتهم بخصوص النمو الاقتصادي قبل تفشي وباء كوفيد 19 وعدل الصندوق النقد الدولي من توقعاته من 3.3% إلى 3.2% في عام 2020 تزامنا مع ظهور الوباء، ويمضي حاليا إلى تعديل هذه التوقعات بسبب التأثير السلبي للوباء على العرض والطلب العالميين خصوصا التباطؤ الذي تشهده محددات الطلب العالمي والمتمثلة في الاستهلاك والاستثمار العالميين زيادة إلى التجارة العالمية التي أصيبت بالشلل جراء إغلاق للدول حدودها وحركة التنقلات

المقيدة على السلع والأشخاص ويصفها الصندوق النقد الدولي على أنها حالة ركود أعمق من أزمة الرهن العقاري أو الأزمة المالية لسنة 2008 التي تصيب الاقتصاد العالمي، ويتوقع البنك الدولي أن ينمو الاقتصاد العالمي إلى 2.4 % لسنة 2020 في حين انه يحتاط في الظروف اللايقين التي تسوده ويتوجه إلى تعديل توقعاته مع الوضعية الراهنة لمخاطر للوباء وهذا رغم المساعي الحثيثة للدول والحزم التحفيزية التي افرجت من طرف الحكومات والمنظمات الدولية والبنوك المركزية العالمية.

وفقا لإسقاطات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الجديدة (OCDE, 2020)، فإن إجراءات الاحتواء الصارمة المتزايدة اللازمة لإبطاء انتشار الفيروس التاجي (Covid-19) ستؤدي بالضرورة إلى انخفاض كبير في الناتج المحلي الإجمالي على المدى القصير للعديد من الاقتصادات الكبيرة.

1.3. الطلب العالمي: برزت جائحة فيروس كوفيد 19 المستجد في مرحلة بلوغ الاقتصاد الصيني في أوجه، وأدى هذا الانتشار إلى بلوغه إلى الاقتصاديات الرائدة التي لها تأثير على الطلب العالمي مثل: أمريكا واليابان والاتحاد الأوربي وتبلغ مشاركة هذه البلدان في الناتج الإجمالي العالمي إلى 55 % وهي مجتمعة و60 % من الصناعة العالمية وحوالي 50% من الصادرات المصنعة العالمية وطالت أزمة الجائحة إلى دول الشرق الأوسط كإيران والدول العربية خاصة تلك المصدرة للنفط حيث تشكل الصدمات الخارجية جراء الجائحة إلى خلل في سلسلة العرض العالمية بالإضافة تلك الدول الخالية من تفشي جائحة كوفيد 19 وتعمل جائحة الفيروس التاجي على تثبيط نمو الطلب العالمي نتيجة حالة الذعر وعدم اليقين الشديدين في القطاعين العائلي والإعمال ويتوقع أن يزيد الطلب على المواد الصيدلانية والأمصال مقارنة بالطلب على السلع والخدمات التي عرفت تأثرا كبيرا بالجائحة كالنفط وقطاع السياحة والطيران المدني وتقييد حركة تنقل الأشخاص والسلع وتعتبر المنتجات والصادرات لكبريات الدول هي مدخلات للتصنيع فيما بينها وللدول الأخرى، فأي صدمة تصيب العرض جراء انتشار الوباء فان ارتداداتها ستنعكس عالميا خصوصا في سلاسل القيمة العالمية خاصة السلع الوسيطة تحديدا، ضف إلى ذلك امتداد الوباء إلى العرض العالمي من خلال منشئات الطاقات الإنتاجية كالعمالة ورأس المال التي أصابها الركود نتيجة التدابير الوقائية أو السياسات الاحترازية كالحجر المنزلي والتنقل المجتمعي وحظر التجوال للعديد من الدول المصنعة والمؤسسات الناشئة نتيجة الوفيات والإصابات التي لحقت بالاقتصاد في الشهور الثلاث الأولى من عام 2020.

في نفس السياق يشهد مجال تصنيع المنتجات كالسيارات والسلع الكهرو منزلية والالكترونية المتمركزة في آسيا كاليابان والصين وكوريا الجنوبية المتصدرة لظهور الوباء زيادة إلى الدول المصنعة كالاتحاد الأوربي وأمريكا فان توقف الإمدادات عليها نتيجة الجائحة يفترض انه ثبط العملية الإنتاجية التي تتجه لتكوين صدامات في العرض العالمية (طلحة، 2020، صفحة 8)

2.3. التجارة الدولية للسلع والخدمات: تشير المنظمة العالمية للتجارة (wto, 2020) في تقريرها على أن تفشي فيروس كوفيد 19 المستجد عبر العالم سبب اضطرابا لم يسبق له مثيلا، ويتوقع خبراء المنظمة العالمية للتجارة تباطؤ حركة البضائع عبر دول العالم في الأمد القصير جراء التذبذبات نتيجة انعكاسات الجائحة وجو اللايقين الذي يسود إغلاق الحدود بين الدول الذي اعقبه غلق حدود الاتحاد الأوربي، وتضيف (WTO, 2020) في تقريرها أن تجارة الخدمات عبر العالم شهدت نموا جد بطيء في سنة 2019 حيث تراجع معدل النمو للرباعي الأول لسنة 2019 من 4.7 %إلى 2.8 % في الرباعي الثالث من نفس السنة ويتوقع الخبراء استمرارية هذا الانخفاض لاسيما أن امتداد الجائحة إلى قطاعات أخرى اثر سلبيا على فئة من الخدمات الضرورية في الأمد القصير باعتبارها القطاع المساهم بشكل أساسي على ميزان المدفوعات لبعض الدول التي تعتمد على خدمات السياحة والنقل الجوي اللتين تأثرتا بتفشي فيروس كوفيد 19، وسجل المؤشران تجارة نقل الضائع ونقل

الجوي للأشخاص 93.5 و94.3 على الترتيب وهذا رغم الجهود التحفيزية والتدابير الوقائية للحد من تفشى انتشار الوباء المنتهجة في الصين واليابان وكوريا الجنوبية .

3.3. سوق النفط العالمي: يشير تقرير (opec, 2020) إلى ذكر الانعكاسات الناجمة عن تفشي فيروس كوفيد-19 على مستوى العرض والطلب لسوق النفط العالمية مع الآثار الناجمة للفيروس التاجي على البنية التحتية المتمثلة في نقل هذه المادة، حيث سجل مستوى الطلب العالمي في سنة 2019 قبل انتشار الفيروس التاجي إلى مستوى 0.083 مليون برميل يوميا مما يشهد الاقتصاد العالمي نموا متباطئا وإثناء فترة الوباء راجعت منظمة اوبك تقديراتها بتسجيل معدل نمو منخفض إلى مستوى 0.06 مليون برميل في شهر مارس الذي يدل على أن تراجع نمو الطلب العالمي مقترن بتفشي الفيروس ما عدا الصين، وسببت هذه الآثار خصوصا على قطاع النقل والوقود بالنسبة للبلدان كوريا الجنوبية واليابان مع التركيز على قطاع الصناعة بالنسبة لبلدان الأوربية والشرق الأوسط وتتوقع منظمة اوبك طلبا اجماليا في حدود 99.73 مليون برميل يوميا في نفس السنة ومن جهة أخرى عدلت توقعات الزيادة من مستوى العرض العالمي لسنة 2020 بنسبة 0.09 مليون برميل يوميا ليبلغ في حدود 1.9 مليون برميل يوميا علما أن اوبك راجعت الزيادة في كل من اندونيسيا، عمان، تايلاندا، روسيا في حين راجعت اوبك النقص في النتاج في كل من ماليزيا، اذربيجان، كولومبيا، النرويج، المكسيك، الصين، الولايات المتحدة، ويشير التقرير دائما المعد في مارس 2020 على أن أسواق النفط في اروبا والولايات المتحدة تأثر بشكل سلبي خصوصا في وقود الطائرات مما احدث اضطرابات في قطاع النقل الجوي نتيجة انتشار الفيروس كما تأثرت مصافي تكرير البترول خاصة في عائداتها الصافية في بلدان آسيا ويرى الخبراء أن مستقبل الإنتاج والنفط العالمي غير متفائل خصوصا التدابير الوقائية المعتمدة للحد من تفشي الفيروس إلى تراجع حاد في الأنشطة الاقتصادية من بينها تشغيل المصافي مما انعكس على واردات النفط الخام وتكاليف الشحن (طلحة، 2020، صفحة 12)

يشير (Peterson Ozili، 2020). انه كان تأثير الوباء على البلدان المعتمدة على النفط شديدا. أدى إلى الانخفاض العالمي في أسعار النفط إلى جانب انخفاض الطلب على المنتجات النفطية في السوق الدولية إلى نقص كبير في عائدات النفط إلى البلدان المعتمدة على النفط، الأمر الذي زاد من عجز الحساب الجاري وزاد من اختلال وضع ميزان المدفوعات في العديد من البلدان المعتمدة على النفط مثل فنزويلا وأنجولا ونيجيريا, كما واجهت هذه البلدان ضغط متزايدا على احتياطاتها من العملات الأجنبية، مما أدى لاحقا إلى انخفاض قيمة العملات المحلية مقابل الدولار, وشهدت بلدان مثل كينيا ونيجيريا وجنوب أفريقيا انخفاضا في سعر البنزين في محطات الوقود المحلية, كما تأثرت الميزانيات الوطنية. إن الانخفاض المستمر في أسعار النفط العالمية بسبب جائحة COVID-19 يعني أن الميزانية الوطنية الحالية أصبحت قديمة بالنسبة لمعظم البلدان المعتمدة على النفط، وكان لا بد من تعديلها لأنها لا تعكس الواقع الاقتصادي الحالي منذ أن تم تحديد سعر الميزانية بسعر ارتفاع سعر النفط من عام 2019. ونتيجة لذلك، واجهت الميزانية الوطنية لبعض البلدان المعتمدة على النفط عجزا هائلا أجبر بعض الدول إما على (1) طلب قرض خارجي من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمقرضين الآخرين لتمويل عجز ميزانيتها، أو (2) إنشاء ميزانية جديدة تم تسعيرها باستخدام سعر النفط المنخفض الحالي في السوق العالمية.

4.3. **سوق العمالة:** يشهد العالم اليوم تجميدا غير مسبوق في العمل والإنتاج، وعواقب انتشار الفيروس التاجي (COVID-19) والتدابير المتخذة للحد منه, في حين أن التأثيرات الصحية لا تزال غير مؤكدة، فقد يتيح الانتعاش لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) فرصة لإصلاح النظم الاقتصادية، والوصول إلى المزيد من العمال والشركات، ودفع اقتصادها الرقمي, يؤثر الفيروس على الوظائف من خلال تأثيره على توريد العمالة، لا سيما من خلال صحة العمال

وتنقلهم، وتأثيره على النشاط التجاري ويبطئ الطلب على السلع والخدمات، ويقلل من المعروض من المدخلات، ويشد السيولة، ويزيد من عدم اليقين, قد يكون هذا تحديا خاصا لدول العالم خاصة منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لعدة أسباب (worldbank, 2020), ومن المتوقع حدوث خسائر فادحة في ساعات العمل، تعادل 305 مليون وظيفة بدوام كامل، للربع الثاني من عام 2020، في حين أن 38٪ من القوة العاملة حوالي 1.25 مليار عامل يعملون في القطاعات عالية المخاطر ويشير بإيجاز إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم (محرك الاقتصاد العالمي) تعاني بشكل كبير وأن العديد منها قد لا يتعافى. يواجه أولئك الذين يعيشون في البلدان النامية والسياسات الهشة، المخاطر الأكثر خطورة، ويرجع ذلك جزئيا إلى أنهم يتمتعون بأقل قدر من المرونة, ويحذر موجز السياسات، الذي يستند إلى بيانات وتحليلات من منظمة العمل الدولية، من أن العديد من أولئك الذين فقدوا وظائفهم وسبل عيشهم في الأشهر الأخيرة لن يتمكنوا من العودة إلى العمل في أي وقت قريب خصوصا النساء، إنهم مدرجون بشكل غير متناسب في القطاعات عالية المخاطر وغالبا ما يكونون من بين أول من فقدوا وظائفهم وآخر من عادوا, ومن المرجح أيضا أن يجد الأشخاص ذوو الإعاقة، الذين يواجهون بالفعل الاستبعاد من العمل، صعوبة أكبر في العودة إلى العمل أثناء شفائهم. لقد كشف الوباء عن عدم المساواة والشقوق الاجتماعية في المجتمعات التي تضرب بقوة الفئات الأكثر ضعفا وتهميشا ونتيجة لذلك، الفقر متعدد الأبعاد ومن المرجح أن يزيد التفاوت بشكل ملحوظ، وتشير التقديرات المنقحة للبنك الدولي إلى أن عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر يمكن أن تزيد بمقدار 70-100 مليون، وهو ما من شأنه أن تكون أول زيادة في الفقر منذ عام 1998 من مليون شخص أولئك الذين بقوا فقراء على الرغم من أنهم يعملون، وتشير التقديرات إلى زيادة تصل إلى 35 مليون. (ilo، 2020).

4. المحور الثالث: انعكاسات جائحة فيروس كوفيد-19 المستجد على قطاع السياحة العالمي

مع انفجار عدد حالات COVID-19 وانتشارها عالميا، انتشرت قيود السفر من مركز منطقة ووهان (الإغلاق المحلي ابتداء من 23 جانفي) إلى معظم البلدان بحلول نهاية مارس, يوضح الشكل 3 الدول ذات الحدود المغلقة أمام حركة غير المواطنين وغير المقيمين حتى 31 مارس 2020 والإغلاق الجزئي للحدود، بما في ذلك القيود المفروضة على الأشخاص الوصول من بعض البلدان الأخرى أو حيث لا تكون جميع أنواع الحدود مغلقة (جوي، بري، البحر). باستخدام بيانات سكان البلد، يمكن تقدير أن أكثر من 90٪ من سكان العالم توجد في بلدان بها مستوى معين من قيود السفر الدولية والعديد من هذه البلدان لديها أيضا بعض القيود على الحركة الداخلية، بما في ذلك السفر الجوي المحدود والبقاء في المنازل. أغلقت هذه الاستجابة غير المسبوقة حدودا في مجموعة واسعة من الصناعات الدول لجميع الرعايا الأجانب، وجميع البلدان الأخرى تقريبا نفذت على الأقل بعض قيود السفر، بما في ذلك حظر السفر من بلدان انتقائية، ومع ذلك ما يقرب من ثمانية أسابيع، وكفاح المنظمات السياحية لفهم نطاق ما كان يحدث: عدم اليقين وديناميات الوباء والاستجابات السياسية، يتجلى في تقديرات آثار COVID-19 على القطاع من قبل الأمم المتحدة ومنظمة السياحة العالمية(UNWTO) ، والتي تم تنقيحها بشكل كبير بين أوائل وأواخر 6 مارس 2020 ببيان صحفي صادر عن منظمة السياحة العالمية قدر أن الوباء سيسبب دوليا انخفاض عدد السائحين بنسبة 1-3٪ (مقارنة بعام 2019) بدلا من نمو متوقع 3-4٪ بعد ثلاثة أسابيع، وفي 26 مارس، قام بيان صحفي بتحديث هذا التقييم إلى 20-30 ٪ خسارة الوافدين الدوليين (منظمة السياحة العالمية 2020), هذه التعديلات الرئيسية تظهر الصعوبة من التوقعات في هذا الوقت، بحيث يجب على جميع تقدير العواقب المحتملة للسياحة يمكن تفسيرها بحذر شديد، وهي في أفضل الأحوال إرشادية في الوقت الحاضر، يتضح تأثير الأزمة على قطاع الإقامة خلال الأسبوع من 21 مارس مقارنة بنفس الأسبوع في عام 2019 في جميع البلدان، تم تسجيل انخفاض في نسبة الضيوف ب50 % بشكل

ملحوظ أو أكثر وكانت البلدان الأكثر تضررا هي البلدان المعرضة بشدة للأزمة، وتصدرت ايطاليا الإحداث التي تناقلتها الصحف كبؤرة لتفشي الفيروس وعرفت اليونان وألمانيا فرض تدابير صارمة لتقييد حركة المواطنين في حين تبدو بعض البلدان أنها حققت نتائج أفضل كالسيشل والسويد ونيوزيلاندا التي شهدت وافدين كثر في شهر مارس الذين في حين ينظر هؤلاء السياح إلى تجاوز هذه الأزمة في البلدان التي تتمتع بأمان أكثر ومن جهة أخرى فضل العديد من البلدان الطلب من السياح العودة إلى بلدانهم. في واحدة من أسرع التقارير حول تأثير أزمة COVID19 على السياحة الوطنية نشرت منظمة السياحة النرويجية NHO Reiseliv بيانات المسح الطول-(الأسبوعي في 31 مارس 2020. انه بحلول 5 مارس 2020، سجلت 41٪ من الشركات الأعضاء عمليات إلغاء بما في ذلك الفنادق ومواقع المخيمات وفن الطهي وتأجير السيارات والأنشطة وتسويق الوجهات وبحلول 26 مارس 2020، قامت 90٪ من الشركات الأعضاء بتسريح الموظفين مؤقتا و78٪ من الشركات أنها ستخفض ثلاثة أرباع من العاملين على الأقل في مجال الفندقة وفن الطهي، كما سجلت مناطق الجذب أكبر انخفاضا في عدد موظفيها في حين تأجير السيارات والتخييم كانت المواقع أقل تعرضا في حين أن الموسم لم يبدأ بعد في شرح وضع أفضل نسبيا لهذه القطاعات الفرعية ومع ذلك، في 26 مارس 2020، 65 ٪ من شركات السياحة عرفت بالفعل صعوبات في دفع الفواتير كانت مشاكل السيولة الأكثر صلة للمقاهي والمطاعم (72٪) والفنادق (63٪) ؛ في المقابل، ذكرت DMOS أن55٪ من السيولة ما زالت في وضع يمكنها من الدفع. وبين التقرير أيضا أن السياحة تضررت بشكل خاص ومن الصعب مقارنتها بالقطاعات الاقتصادية الأخرى كالنرويج، حيث المأكولات البحرية والنفط والغاز والشحن والصناعات الأخرى لم تبلغ إلى الآثار الرئيسية... وشهدت السياحة والخدمات وتجارة التجزئة أكبر ضغطا، كتسريح نصف قوتها العاملة مؤقتا. (Stefan، Journal of Sustainable Tourism.(2020 .

في الولايات المتحدة، ذكرت شركات استشارية مثل McKinsey and Company أن الوظائف في قطاع الإقامة والخدمات الغذائية تمثل أكثر من 20 ٪ من جميع الفئات الضعيفة المناصب، أي الوظائف التي تخضع للإجازة أو تسريح العمال أو عدم القدرة على العمل نتيجة لذلك الإبعاد الاجتماعي, من حيث الأعداد الفعلية، فإن هذا التعريف يمثل تقديرا أقل قدره 10.5 مليون عامل في القطاع الخدمات وتقدير أعلى قدره 12.6 مليون في الإقامة والغذاء من بين إجمالي 13.4 مليون وظيفة التي يقترحها ماكينزي وشركاه يمكن أن تتأثر في صناعة المطاعم، 3.6 مليون يشمل إعداد الطعام وتقديمه (بما في ذلك شركات الوجبات السريعة)، 2.6 مليون مطعم خوادم و1.3 مليون طهاة مطاعم عرضة للخطر, في حين أن هذه تمثل أرقام الصناعة، إنها توضح الوضع الصعب للعديد من عمال الخدمة, بشكل ملحوظ، أما العمال في قطاع الإقامة والخدمات الغذائية لديه أدنى دخل سنوي وأدنى مستويات التعليم لجميع مما يشير إلى الطريقة التي يمكن أن يعمل على تعزيز الوباء من خلال الفوارق الكبيرة والغير مباشرة في الدخل.

ويكشف فيروس كوفيد 19 المستجد عن الرفاهية الاجتماعية والأمن الوظيفي في السياحة، مع وجود اختلافات في نماذج التوظيف في الخدمة التي تؤكد نقاط الضعف في أمريكا الشمالية مقارنة بأروبا على سبيل المثال.

1.4. الانعكاسات المتوقعة: نشرت العديد من منظمات الصناعة بالفعل تقديرات لعواقب COVID-19 لصناعة السياحة العالمية في عام 2020, كما هو موضح، يجب معالجة هذه التقديرات بحذر الشديد، لأنه لا يزال من غير الواضح بشكل أساسي كيف سيتطور الوباء حتى سبتمبر، وكيف ستؤثر قيود السفر وخسائر الوظائف الضخمة على الطلب السياحي خلال موسم الصيف المهم في نصف الكرة الشمالي وما بعده, بينما تبقى تسود حالة من عدم اليقين لفهم الحجم المتوقع من تأثيرات كوفيد 19 حيث سبب هذا الوباء أكبر صدمة لقطاع السياحة التي لم يعرف لها نظير منذ التوسع السياحي لعام

1950، توقعت منظمة السياحة العالمية (انخفاضا بنسبة 20-30 ٪ في الوافدين الدوليين لعام 2020 والتي قد تترجم إلى خسائر في عائدات السياحة تبلغ 300-450 مليار دولار أمريكي, أعلى بكثير هو تقديرات (WTTC 2020)، مع توقع خسارة تصل إلى 2.1 تريليون دولار أمريكي في عام 2020، على الرغم من الأهمية الكبيرة التي يحظى بها قطاع السياحة وقد تم بالفعل تنفيذ البرامج المالية والنقدية، وليس من الواضح حاليا كيف ستفيد قطاع السياحة، أو ما إذا كانت ستحفز الطلب السياحي. ويتم مناقشة التوقعات التي يمكن أن تطال السياحة واعطاء نظرة مستقبلية للرئيسية منها بما في ذلك الطيران؛ الإقامة؛ الاجتماعات والحوافز والمؤتمرات والمعارض(MICE) والإحداث الرياضية, والمطاعم والرحلات البحرية. ولكل الأنشطة المتعلقة بالسياحة العالمية. وتطور الوضع أن أصبح أزمة شخصية للعديد من الشركات التي قامت فعلا بتسريح معظم عامليها والسؤال المحوري الذي يبقى مبهما عند صناع السياحة هو إلى متى تبقى الأنشطة التي تعرف استقطابا كالأنشطة السياحة بما فيها الضيافة والإقامة والمقاهي أو المطاعم أو فضاءات الترفيه معلقة.

2.4. الخطوط الجوية: يكشف التقرير الذي أعده الاتحاد الدولي للنقل الجوي (IATA) المتعلق بالانعكاسات المالية كحالة صحية طارئة على المنظمة من خلال تحديث تحليلاته بخصوص الوضع المالي لانتشار فيروس كوفيد 19 المستجد على أن هذه التحليلات تشير إلى أن القطاع الجوي الدولي « سيتكبد خلال عام 2020 خسائر في ايرادات حركة المسافرين الدوليين بقيمة 63 مليار أمريكي في حال اقتصر انتشار الفيروس على الأسواق الحالية التي سجلت 100 حالة إصابة اعتبارا من 02 مارس، أو 113 مليار دولار في حال انتشار الفيروس على نطاق أوسع من ذلك, ولم تنشر لحد اليوم أي تقديرات بشان تأثير انتشار الفيروس على عمليات الشحن الجوي وتوقع الاتحاد في تحليلات سابقة نشرها يوم 20 فبراير 2020، تسجيل خسائر في الإيرادات بقيمة 3.29 مليار دولار أمريكي في حال اقتصر انتشار الفيروس في الأسواق المرتبطة بالأسواق الصينية. ومنذ ذلك الحين تفشى الفيروس في 80 دولة، ما أثر بشدة على حجوزات الرحلات المستقبلية عبر المسارات الجوية خارج نطاق الصين. وتأثرت الأسواق المالية بشكل ملحوظ بانتشار فيروس كورونا، إذ تراجعت أسعار رحلات الطيران بنسبة 25 % منفذ تفشي الفيروس مما يزيد بنسبة 21 %تقريبا عن الانخفاض المسجل أثناء انتشار فيروس المتلازمة تخطت التوقعات الواردة في التنفسية الحادة (سارس) في عام 2003. كما شهدت إيرادات القطاع خسائر صادمة تخطت التوقعات الواردة في تقرير التحليلات السابق للاتحاد الدولي للنقل الجوي(IATA, 2020) . وتشير تقديرات الإتحاد الدولي للنقل الجوي أن إيرادات الحجوزات ستنخفض بنسبة 38 % لسنة 2020 مقارنة بـ2019 مع خسارة تقدر ب 250 مليار دولار والتي تتوقع ربحا صافيا مقدرا بـ29 مليار. وواجهت ثلاث شركات عملاقة (الخطوط الجوية الإسكندنافية، والسنغافورية وخطوط فيرجن) وشركة السياحة الألمانية ضربة موجعة بسبب جائحة كوفيد 19 التي تم على إثرها تلقيها مساعدات حكومية ما يزيد عن 15 مليار دولار, في حين تم منح 50 مليار دولار لشركات الطيران الأمريكية التي ستواجه خسائر متوقعة مقدرة ب 76,6 مليار دولار (Stefan، 2020).

الشكل 02: الانعكاسات المالية على قطاع النقل الجوي العالمي

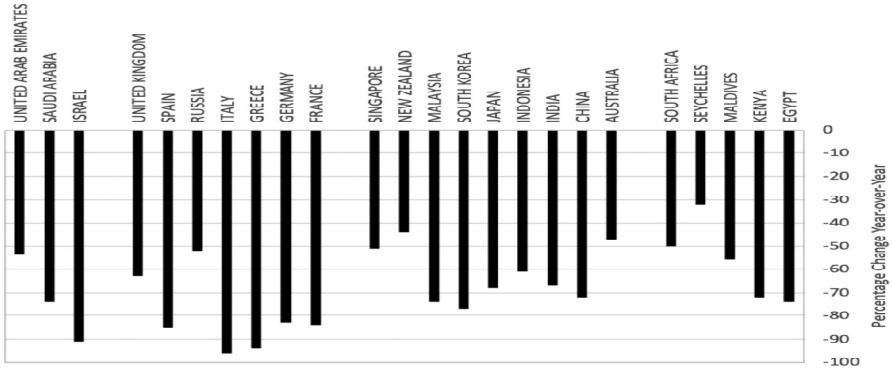

Source: https://fr.statista.com/infographie/25203/perte-de-pib-impact-pandemie-tourisme-par-pays-en-202

جدول 02: الأثر التقديري للحظر لمدة ثلاثة أشهر على قدرة السفر الجوي لعام **2020**

	Capacity change (% year on year) *			
Region of Airline Registration	Q1 (JFM)	Q2 (AMJ)	Q3 (JAS)	**Q4 (OND)**
Asia Pacific	-18%	-50 %	-25 %	**-10 %**
North America	-8%	-50 %	-25 %	**-10 %**
Europe	-10%	-90 %	-45 %	**-10 %**
Middle East	-23 %	-80 %	-40 %	**-10 %**
Africa	-10 %	-60 %	-30 %	**-10 %**
Latin America	-9 %	-80 %	-40 %	**-10 %**
World Total	-14 %	-65 %	-33 %	**-10 %**

*تقديرات السعة على أساس خطط شركات الطيران المعلنة (حتى 24 مارس) والتمديد المفترض للسفر الحكومي، القيود مستمرة حتى شهر جوان (أي تمثل قفلا لمدة 3 اشهر)

Source: Pandemics, tourism and global change: a rapid assessment of COVID19 Stefan Gössling, Daniel Scott & C.Michael Hall

3.4. الإقامة: مع تعليق أنشطة معظم الفنادق وانخفاض عدد السياح بشكل كبير، تشير التوقعات أن ايرادات صناعة السياحة لعام 2020 عرف انخفاضا كبيرا (على سبيل المثال، من المتوقع أن تنخفض ايرادات الفنادق الأمريكية لكل غرفة متاحة بنسبة 50.6 % ومن غير الواضح كذلك عدم معرفة وتأكد شركات الإقامة من أن الغرف آمنة للضيوف القادمين حديثا، أوكيف يتم التعامل مع حالات covid19 الفردية التي تحدث في مؤسسات الإقامة، وسيتعين على السلاسل الفندقية الكبيرة بشكل كبير أن تعيد النظر في سلاسل التوريد العالمية، وهياكل التبعية التي انشاتها, أدت سياسة" المكوث في المنزل " بشكل رئيسي التي أعلنتها الحكومات إلى تأثر شركات المطاعم وتقييد حركة "الإبعاد الاجتماعي" التي فرضتها الحكومات في العديد من البلدان إلى عمليات إغلاق سريعة في المدن والولايات للسيطرة على انتشار الفيروس كوفيد 19، الذي تسبب في صدمة مفاجئة للعديد من المطاعم والفنادق والمقاهي ودور السينما والمتنزهات في جميع أنحاء البلاد. وشهدت الفنادق في جميع أنحاء العالم إلغاء الحجوزات بقيمة مليارات الدولارات، وسعت صناعة الفنادق لإنقاذ 150 مليار دولار (axios, 2020).

قام المسيرون والمدراء التنفيذيون للمطاعم بتسريح الموظفين أثناء إغلاقهم لأعمالهم مؤقتا وبقي العديد من الزبائن والموظفين في منازلهم، وانتقد بعض مديري المطاعم الحكومة لفرضها سياسة البقاء في المنزل والمسافة الاجتماعية التي دمرت العديد من المطاعم الصغيرة وشركات الحانات والملاهي, وجادلوا بأن إعلان الحكومات عن سياسات البقاء في المنزل أو سياسات التباعد الاجتماعي كان طريقة غير مباشرة لإخبار الناس بعدم القدوم إلى الحانات والفنادق والمطاعم، والتي كانت طريقة لتدمير صناعة الضيافة بصمت أثناء الوباء. (thebristolcable.org).

التعليق المؤقت للعمليات التي تضع الخسائر المقدرة للوظائف إلى 24.3 مليون وظيفة على مستوى العالم، و3.9 مليون في الولايات المتحدة وحدها (axios, 2020) بسبب انخفاض شغل الفنادق خلال فترة الوباء, ويعتقد الخبراء أن الأثر الاقتصادي للوباء على صناعة الفنادق كان وما يزال أشد من ركود إحداث 11/9 وأزمة الرهن العقاري 2008 كلاهما مجتمعين.

4.4. (الاجتماعات والحوافز والاتفاقيات والأحداث) MICE والفعاليات الرياضية: نظرا لأن معظم البلدان تخطط لتجنب بلوغ ذروة حالات تتجاوز COVID-19 قدرة المستشفى، سيبقى المباعدة الاجتماعية جزءا رئيسيا من استراتيجيات NPI للحد من سرعة انتشار جائحة لعدة شهور. وهذا يعني أن جميع أشكال الأحداث التي فيها مجموعات أكبر من NPI سيتم تقييد

لقاء الناس، بما في ذلك الأحداث المتنوعة مثل الحفلات الموسيقية والاجتماعات والمؤتمرات الرياضة، أو التجمعات العائلية الكبيرة، الدوريات الرياضية الكبرى في جميع أنحاء أوروبا والشمال أمريكا ودول أخرى أنهت جميع مواسمها مع افتتاح الآخرين بما في ذلك تم تأجيل دورة الألعاب الأولمبية الصيفية المشتركة 2020 أو UEFA EURO 2020. تأثرت صناعة الرياضة بشدة خلال تفشي الفيروس التاجي. في قطاع كرة القدم، أعلنت بطولات الدوري الأوروبية الكبرى في إنجلترا واسكتلندا عن التعليق الفوري لمباريات كرة القدم لمدة 6 أسابيع حتى 30 أفريل, وكان الدوري التركي الممتاز آخر دوري أوروبي رئيسي يعلق مبارياته. في الفورمولا، تم إلغاء سباق موناكو. كما تم تأجيل دورة الألعاب الأولمبية الصيفية في طوكيو والألعاب الأولمبية للمعاقين. في قطاع الهوكي، تم تأجيل ألعاب الهوكي 2020 في إنجلترا. كما تم كذلك تأجيل مباريات إنجلترا FIH Pro League المقرر لها من 2 إلى 3 ومن 16 إلى 17 ماي في مباريات الرجبي، تم إلغاء المباراة النهائية لـ Pro14 المقرر في 20 يونيو في ملعب كارديف سيتي, وإلغاء دوري الرجبي الرئيسي (MLR) للفترة المتبقية من موسم 2020. في قسم البيسبول وتعليق جميع مباريات موسم دوري البيسبول الرئيسية في المكسيك وبورتوريكو, تم تأجيل مباراة رياضة السيارات في البرتغال بعد أن أعلنت الحكومة البرتغالية حالة الطوارئ وعلقت جميع الأحداث الرياضية في البلاد. في فئة السنوكر، تم تأجيل بطولة السنوكر العالمية التي ستقام في شيفيلد من 18 أفريل إلى 4 مايو. في قطاع السباحة، تم تأجيل بطولة الألعاب المائية الأوروبية 2020 المقرر لها من 11 إلى 24 في المجر حتى شهر أوت في قطاع الجولف، تمت إعادة جدولة جولة LPGA في الفترة من 10 إلى 13 سبتمبر 2020. وبلغت الخسائر الناتجة في الإيرادات لرعاة ومنظمي الألعاب الملغاة مليارات الدولارات (Peterson Ozili، 2020)

الشكل 02: الانعكاسات المالية على قطاع النقل الجوي العالمي

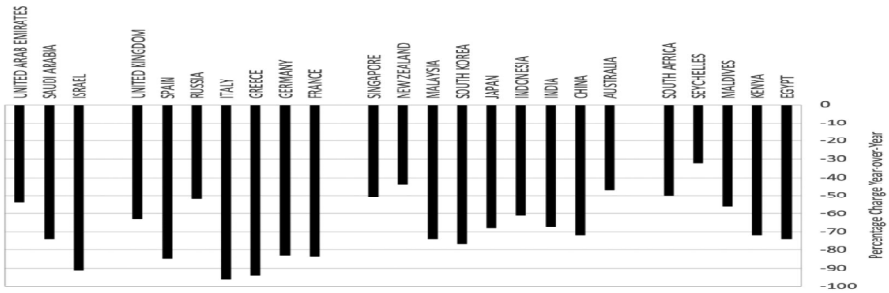

Source: https://fr.statista.com/infographie/25203/perte-de-pib-impact-pandemie-tourisme-par-pays-en-202

جدول 02: الأثر التقديري للحظر لمدة ثلاثة أشهر على قدرة السفر الجوي لعام 2020

	Capacity change (% year on year) *			
Region of Airline Registration	Q1 (JFM)	Q2 (AMJ)	Q3 (JAS)	**Q4 (OND)**
Asia Pacific	-18%	-50 %	-25 %	**-10 %**
North America	-8%	-50 %	-25 %	**-10 %**
Europe	-10%	-90 %	-45 %	**-10 %**
Middle East	-23 %	-80 %	-40 %	**-10 %**
Africa	-10 %	-60 %	-30 %	**-10 %**
Latin America	-9 %	-80 %	-40 %	**-10 %**
World Total	-14 %	-65 %	-33 %	**-10 %**

*تقديرات السعة على أساس خطط شركات الطيران المعلنة (حتى 24 مارس) والتمديد المفترض للسفر الحكومي، القيود مستمرة حتى شهر جوان (أي تمثل قفلا لمدة 3 اشهر)

Source: Pandemics, tourism and global change: a rapid assessment of COVID19 Stefan Gössling, Daniel Scott & C.Michael Hall

3.4. الإقامة: مع تعليق أنشطة معظم الفنادق وانخفاض عدد السياح بشكل كبير، تشير التوقعات أن ايرادات صناعة السياحة لعام 2020 عرف انخفاضا كبيرا (على سبيل المثال، من المتوقع أن تنخفض ايرادات الفنادق الأمريكية لكل غرفة متاحة بنسبة 50.6 % ومن غير الواضح كذلك عدم معرفة وتأكد شركات الإقامة من أن الغرف آمنة للضيوف القادمين حديثا، أو كيف يتم التعامل مع حالات covid19 الفردية التي تحدث في مؤسسات الإقامة، وسيتعين على السلاسل الفندقية الكبيرة بشكل كبير أن تعيد النظر في سلاسل التوريد العالمية، وهياكل التبعية التي انشاتها, أدت سياسة" المكوث في المنزل " بشكل رئيسي التي أعلنتها الحكومات إلى تأثر شركات المطاعم وتقييد حركة "الإبعاد الاجتماعي" التي فرضتها الحكومات في العديد من البلدان إلى عمليات إغلاق سريعة في المدن والولايات للسيطرة على انتشار الفيروس كوفيد 19، الذي تسبب في صدمة مفاجئة للعديد من المطاعم والفنادق والمقاهي ودور السينما والمتنزهات في جميع أنحاء البلاد. وشهدت الفنادق في جميع أنحاء العالم إلغاء الحجوزات بقيمة مليارات الدولارات، وسعت صناعة الفنادق لإنقاذ 150 مليار دولار (axios, 2020).

قام المسيرون والمدراء التنفيذيون للمطاعم بتسريح الموظفين أثناء إغلاقهم لأعمالهم مؤقتا وبقي العديد من الزبائن والموظفين في منازلهم، وانتقد بعض مديري المطاعم الحكومة لفرضها سياسة البقاء في المنزل والمسافة الاجتماعية التي دمرت العديد من المطاعم الصغيرة وشركات الحانات والملاهي, وجادلوا بأن إعلان الحكومات عن سياسات البقاء في المنزل أو سياسات التباعد الاجتماعي كان طريقة غير مباشرة لإخبار الناس بعدم القدوم إلى الحانات والفنادق والمطاعم، والتي كانت طريقة لتدمير صناعة الضيافة بصمت أثناء الوباء. (thebristolcable.org).

التعليق المؤقت للعمليات التي تضع الخسائر المقدرة للوظائف إلى 24.3 مليون وظيفة على مستوى العالم، و3.9 مليون في الولايات المتحدة وحدها (axios, 2020) بسبب انخفاض شغل الفنادق خلال فترة الوباء, ويعتقد الخبراء أن الأثر الاقتصادي للوباء على صناعة الفنادق كان وما يزال أشد من ركود إحداث 11/9 وأزمة الرهن العقاري 2008 كلاهما مجتمعين.

4.4. (الاجتماعات والحوافز والاتفاقيات والأحداث) MICE والفعاليات الرياضية: نظرا لأن معظم البلدان تخطط لتجنب بلوغ ذروة حالات تتجاوز COVID-19 قدرة المستشفى، سيبقى المباعدة الاجتماعية جزءا رئيسيا من استراتيجيات NPI للحد من سرعة انتشار جائحة لعدة شهور. وهذا يعني أن جميع أشكال الأحداث التي فيها مجموعات أكبر من NPI سيتم تقييد لقاء الناس، بما في ذلك الأحداث المتنوعة مثل الحفلات الموسيقية والاجتماعات والمؤتمرات الرياضة، أو التجمعات العائلية الكبيرة، الدوريات الرياضية الكبرى في جميع أنحاء أوروبا والشمال أمريكا ودول أخرى أنهت جميع مواسمها مع افتتاح الآخرين بما في ذلك تم تأجيل دورة الألعاب الأولمبية الصيفية المشتركة 2020 أو UEFA EURO 2020. تأثرت صناعة الرياضة بشدة خلال تفشي الفيروس التاجي. في قطاع كرة القدم، أعلنت بطولات الدوري الأوروبية الكبرى في إنجلترا واسكتلندا عن التعليق الفوري لمباريات كرة القدم لمدة 6 أسابيع حتى 30 أفريل, وكان الدوري التركي الممتاز آخر دوري أوروبي رئيسي يعلق مبارياته. في الفورمولا، تم إلغاء سباق موناكو. كما تم تأجيل دورة الألعاب الأولمبية الصيفية في طوكيو والألعاب الأولمبية للمعاقين. في قطاع الهوكي، تم تأجيل ألعاب الهوكي 2020 في إنجلترا. كما تم كذلك تأجيل مباريات إنجلترا FIH Pro League المقرر لها من 2 إلى 3 ومن 16 إلى 17 ماي في مباريات الرجبي، تم إلغاء المباراة النهائية لـ Pro14 المقرر في 20 يونيو في ملعب كارديف سيتي, وإلغاء دوري الرجبي الرئيسي (MLR) للفترة المتبقية من موسم 2020. في قسم البيسبول وتعليق جميع مباريات موسم دوري البيسبول الرئيسية في المكسيك وبورتوريكو, تم تأجيل مباراة رياضة السيارات في البرتغال بعد أن أعلنت الحكومة البرتغالية حالة الطوارئ وعلقت جميع الأحداث الرياضية في البلاد. في فئة السنوكر، تم تأجيل بطولة

السنوكر العالمية التي ستقام في شيفيلد من 18 أفريل إلى 4 مايو, في قطاع السباحة، تم تأجيل بطولة الألعاب المائية الأوروبية 2020 المقرر لها من 11 إلى 24 في المجر حتى شهر أوت في قطاع الجولف، تمت إعادة جدولة جولة LPGA في الفترة من 10 إلى 13 سبتمبر 2020, وبلغت الخسائر الناتجة في الإيرادات لرعاة ومنظمي الألعاب الملغاة مليارات الدولارات (Peterson Ozili، 2020).

5.4. المطاعم: إثناء إعلان منظمة الصحة العالمية أن اروبا صنفت بؤرة للوباء بدل الصين، تسارعت ايطاليا واسبانيا إلى غلق حدودها ومجالها الجوي مع غلق جزي للمجال الجوي الفرنسي أدت هذه التدابير إلى غلق المطاعم والمقاهي باستثناء منافذ السوبر ماركت والصيدليات، ويعترف أرباب المطاعم أن امكانيتهم المالية المتاحة لا تكاد تكفي إلى شهر أفريل 2020 مما يضطر أصحاب العمال إلى تسريح عمالهم وإغلاق متاجرهم فاقدين الأمل في إعادة ممارسة أنشطتهم في الأجل القريب, وفي محاولة من المفوضية الأوربية لإنقاذ الموقف المتردي رصدت هذه الأخيرة مبلغ بقيمة 25 مليار يورو لمواجهة الانعكاسات السلبية حيث صرح ريس مجلسها السيد مايكل تشارلز أن صحة المواطن الأوروبي هي أولويتنا المطلقة، وتوجه هذه الإعانات إلى القطاعات المتأثرة منها القطاع الصحي والإعمال الصغيرة كالمطاعم بهدف الحفاظ على قدر من العمالة فيها، وحتى في المدن التي لم يفرض فيها العزل المنزلي بدت المطاعم فارغة من المستهلكين لخضوع اكبر شريحة منهم إلى الحجر المنزلي وأكدت هيئة يوكي هوسبيتاليتي عن وضعية المطاعم والمقاهي في بريطانيا أن نسبة الانخفاض في الحجوزات بلغت 15 % خلال الأسابيع الأخيرة والغريب في الأمر رغم انتقال بؤرة الوباء من الصين إلا أن المطاعم الصينية تشهد انخفاضا في الايرادات بنسبة 40% على غرار ايطاليا وإسبانيا وفرنسا لا تعاني أكثر من غيرها في حين وصلت المطاعم اللندنية على حافة الإفلاس وتراجعت الحجوزات إلى 50% ل700 مطعم ويشار إلى العجز المترتب على المطاعم الصينية هو بسبب الانحدار الحاد للسياحة الصينية نحو بريطانيا لتكتمل المعاناة لمختلف المطاعم لتراجع النشاط السياحي الدولي إلى بريطانيا والأدهى من ذلك إضافة الإدارة الأمريكية لإيرلندا وبريطانيا إلى قائمة الدول الممنوعة من دخول التراب الأمريكي مما انجر عنه تعليق السفر الجوي المعاكس واختفاء السياح الأمريكيين، حيث أصبحت المطاعم والمحلات العامة مغلقة بالكامل ما عدا الصيدليات والسوبرماركت وليس مقصورا على مدن وإنما على دول بأكملها، هذا يعني غلق الحدود وتعليق الملاحة الجوية ومنع التنقل حتى داخل البلاد كما علقت بلدية نيويورك أنشطة كل من المطاعم والمقاهي لأجل غير محدد واقتصرت أنشطة خدمات التوصيل الطلبات إلى المنازل (الأوسط، 2020), وانتقد بعض مديري المطاعم الحكومة لفرضها سياسة البقاء في المنزل والمسافة الاجتماعية التي دمرت العديد من المطاعم الصغيرة وشركات الحانات والملاهي. وجادلوا بأن إعلان الحكومات عن سياسات البقاء في المنزل أو سياسات التباعد الاجتماعي كان طريقة غير مباشرة لإخبار الناس بعدم القدوم إلى الحانات والفنادق والمطاعم، والتي كانت طريقة لتدمير صناعة الضيافة بصمت أثناء الوباء (thebristolcable.org).

6.4. الرحلات البحرية: لا يوجد قطاع فرعي آخر للسياحة في الأخبار العالمية في كثير من الأحيان مثل الرحلات البحرية، ومن غير المرجح أن السفن السياحية يمكن أن تبحر مرة أخرى قبل العثور على لقاح أو ما لم يمكن اختبار الركاب قبل الصعود. ومع ذلك، لن تكون الاختبارات السريعة ضرورية للكشف عن عدوى COVID-19 المبكرة, الاختبارات من المرجح أن تؤثر أيضا على تصورات المخاطر وربما تعززها أكيد: "السفن السياحية هي في كثير من الأحيان إعدادات لتفشي الأمراض المعدية بسبب بيئتها المغلقة والاتصال بين المسافرين من العديد من البلدان، ونقل الطاقم بين السفن ", من المحتمل أن يتذكر المسافرون المحتملين صور الركاب الذين تم عزلهم خلال أسابيع، والموانئ غير راغبة في السماح لهم بالنزول , ومن المرجح أن يتم إجراء أسعار مخفضة للرحلات البحرية للانتعاش الاقتصادي لهذا القطاع الأكثر صعوبة.

5.خاتمة:

يمر قطاع السياحة العالمي بأزمة شديدة لم تعرف لها نظيرا منذ الحرب العالمية الثانية وتسعى الدول والحكومات إلى تقليص برامجها الاستثمارية في ظل من التشاؤم الذي يسود القطاع الذي يعتبر بندا مهما في ايرادات الدول, وأصدرت منظمة السياحة العالمية (UNWETO) حزمة من التدابير والتوصيات والمساندة العاجلة والقوية لقطاع السياحة على التعافي من هذا الركود الغير مسبوق وهذه التوصيات هي الناتج الأول من لجنة إدارة أزمة السياحة التي انشاتها المنظمة وهذا من اجل توجيه القطاع واستجابته لازمة كوفيد 19 ، وبناء قواعد المرونة المستقبلية، والتطور المستدام وضمان استجابة فعالة ومنسقة، وتأتي هذه التوصيات بمثابة دعم للحكومات والقطاع الخاص والمجتمع الدولي للاسترشاد بها في حالات الطوارئ الاقتصادية والاجتماعية، تعطي هذه التوصيات للبلدان مراجعة التدابير المكنة في مساعدة قطاع السياحة في الحفاظ على الوظائف ومساندة الشركات المعرضة للخطر في الوقت الحالي, وتتضمن التوصيات التي وضعتها اللجنة المكلفة بإدارة الأزمات على مستوى المنظمة إلى ثلاث مجموعات:

- ✓ تسيير الأزمة والتقليل من تداعياتها: من خلال تشجيع الاحتفاظ بالوظائف لجميع الفئات، ودعم السيولة النقدية للشركات، وإعادة النظر في الرسوم والضرائب واللوائح لتي يكمن أن تؤثر على السياحة والنقل وتحفيز وتدريب المهارات خاصة الرقمية منها وادراج قطاع السياحة ضمن الطوارئ الوطنية والإقليمية والعالمية وإنشاء ميكانيزمات واستراتيجيات لإدارة مثل هكذا أزمات؛
- ✓ تنشيط القطاع وتسريع التعافي: من خلال توفير حوافز مالية للاستثمار والإجراءات السياحية وتسهيل عمليات الأسفار المسبقة وتكريس ثقافة البيئة المستدامة في ظل الحوافز واليات الإنعاش، ودراسة الأسواق السياحية لجلب أسواق جديدة واستعادة الثقة من اجل تحفيز الطلب وتكثيف التسويق والفاعليات والاجتماعات؛
- ✓ التخطيط لما بعد جائحة كوفيد-19: ويتأتى ذلك من خلال التنويع في الأسواق والمنتجات والخدمات والاستثمار في مجال نظم الاستخبارات السوقية والرقمية والتأهب للتكيف مع هكذا أزمات، والتركيز على الاهتمام والاستثمار في رأس المال البشري والتنويه على السياحة المستدامة على رأس جدول إعمال الدول، والإسراع إلى الانتقال إلى الاقتصاد الدائري وتبني أهداف التنمية المستدامة. في حين أشار مجلس العالمي للسفر والسباحة (WTTC) أن جائحة كوفيد 19 يمكن أن تسبب في فقد أكثر من 75 مليون وظيفة في صناعة السياحة العالمية التي تؤدي إلى خسارة في النتاج الإجمالي العالمي ما يقدر ب 2.1 تريليون دولار لعام 2020، (العين الإخبارية، 2020).

6. المراجع:

1. طلحة .(2020)تداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية .
2. بوعموشة حميدة، 2012، دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر، جامعة فرحات عباس سطيف،
3. العين الإخبارية، تداعيات الأسوأ لأهم 4 أثار لكورونا على السياحة العالمية، 2020، الموقع https://al-ain.com تاريخ التصفح 08/14 / 2020،
4. Aynalem, S. (2016). Employment Opportunities and Challenges in Tourism .
5. CHIEN. (2007). CROISSANCE ET INTEGRATION DANSL'ECONOMIE MONDIALE Les.
6. ilo. (2020). . COVID-19 provoque une crise .
7. Ozili, P. (2020). Spillover of COVID-19: impact on the Global Economy.
8. Peterson Ozili. (2020). Spillover of COVID-19: impact on the Global Economy.
9. Stefan. (2020). Pandemics, tourism and global change: a rapid assessment of covid-19.